الأمم المتحدة

A/66/78–E/2011/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٦٢ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في قراره ٢٠١٠/٣١ أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا في قرارها ٦٥/١٧٩ أن يقدم إليها تقريرا بهذا الشأن في دورتها السادسة والستين. ويقدم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة لقراري الجمعية والمجلس.

* A/66/50.

** E/2011/100.

250511 240511 11-32805 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، يعمل على تقييد وجود مؤسسات السلطة الفلسطينية ونجاح عملها ويساهم في المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون. ويشمل ذلك لجوء الجيش الإسرائيلي المستمر للاحتجاز التعسفي، والاستخدام غير المتناسب للقوة، وتوسيع المستوطنات، وتدمير الممتلكات، وهدم المنازل، وفرض القيود على التنقل، وتقييد تراخيص البناء وسياسات الإغلاق.

وفي الفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، أقدمت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون على قتل ٩٨ فلسطينيا وإصابة ١ ٨٧١ بجراح. وخلال الفترة نفسها، وقع ٥ قتلى بين الإسرائيليين وأصيب ٨٢ بجراح نتيجة للنزاع.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، قدر أن عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا في السجون الإسرائيلية، بلغ ٠٠٠ ٦ فلسطيني بما في ذلك ٢١٣ من الأطفال الفلسطينيين و ٢١٠ من المحتجزين الإداريين المعتقلين دون تهمة أو محاكمة.

وفي عام ٢٠١٠، تم تسجيل عدد من عمليات الهدم فاق ما سجل في أي عام منذ عام ٢٠٠٥. وتم تدمير ما لا يقل عن ٤٣١ من المباني الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وفي المنطقة (جيم) في الضفة الغربية، بما في ذلك ١٣٧ من الهياكل السكنية مما أدى إلى تشريد ٥٩٤ شخصا والإضرار بعدد آخر من الأشخاص بلغ ١٣٦ ١٤.

وأعلنت حكومة إسرائيل يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن قرارها بتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. وأدى هذا القرار إلى زيادة في واردات السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن معظم البارامترات الأساسية للحصار الإسرائيلي، أي القيود المفروضة على تنقل الناس، وحصر الاستيراد بالمواد الخام ومواد البناء الأساسية التي تستخدم في المشاريع التي تنفذ تحت إشراف دولي، وحصر التصدير بفئات محدودة فقط من المنتجات، لا تزال نافذة. وفي الضفة الغربية، لا يزال من الصعب على الفلسطينيين الوصول إلى القدس

الشرقية المحتلة وإلى أراضيهم التي تقع أساسا في وادي الأردن، وفي المناطق التي تقع خلف الجدار وفي المناطق الواقعة في محيط المستوطنات الإسرائيلية.

وفي منتصف عام ٢٠١٠، كان هناك ٧٧٤ ٥١٧ مستوطنا إسرائيليا يعيشون في ١٤٤ مستوطنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة. وقد زاد عدد هذه الفئة من السكان عن الضعف منذ بداية عملية أوسلو للسلام في عام ١٩٩٢.

ويشكل الاحتلال وإغلاق المعابر إلى الجمهورية العربية السورية بإحكام أهم الحواجز التي تحول دون التنمية الاقتصادية وتطبيع النسيج الاجتماعي في الجولان السوري المحتل. ويواجه المواطنون السوريون الذين يرغبون في الحفاظ على الهوية العربية السورية مصاعب واحتمالات مقيدة بشدة فيما يتعلق بتوليد الدخل.

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات الجوهرية التي قدمها في هذا التقرير كل من إدارة الشؤون السياسية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا – مقدمة

١ – دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٠/٣١، إلى فتح المعابر الحدودية المؤدية إلى قطاع غزة بشكل كامل، على نحو يتسق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لكفالة وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك تدفقات الأشخاص والبضائع على أساس مطرد واعتيادي، وإلى رفع جميع القيود الصارمة المفروضة على تنقل الشعب الفلسطيني. وأهاب المجلس أيضا بجميع الأطراف احترام قواعد القانون الإنساني الدولي والإحجام عن العنف الموجه ضد السكان المدنيين، وطلب أيضا إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبساتين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في الجولان السوري المحتل. وأكد المجلس من جديد أن تشييد وتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من هياكل أساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، عمل غير شرعي ويشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أكد من جديد أن استمرار إسرائيل في تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتنافى مع القانون الدولي ويعزل القدس الشرقية ويفتت الضفة الغربية ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٢ – وأكدت الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٦٥، الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وطالبت إسرائيل بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها وعن تعريضها للخطر. وشددت الجمعية على أن ما تقوم به إسرائيل حاليا من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني حرمانا خطيرا من موارده الطبيعية. وطلبت إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، فيما يتعلق بتغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما طلبت الجمعية العامة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

الوفيات والإصابات

٣ – في الفترة الواقعة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، قامت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون بقتل ٩٨ فلسطينيا وإصابة ١ ٨٧١ بجراح. وسجلت غالبية الوفيات في قطاع غزة، وإلى حد كبير نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية وإطلاق النار في المناطق المحظورة في محيط المنطقة العازلة بالقرب من السياج الذي يفصل قطاع غزة عن إسرائيل. ووقعت معظم الإصابات، التي ارتفعت في عام ٢٠١٠ بنسبة ٦٠ في المائة عن السنة السابقة[١]، في الضفة الغربية ونجمت عن الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة[٢].

٤ – وقتل أحد عشر طفلا وأصيب ٣٦٠ نتيجة لهذه الاشتباكات. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وحدهما، أصيب ٢٦ طفلا فلسطينيا بجراح وتوفي طفل واحد عمره ١٥ شهرا في القدس الشرقية المحتلة بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع؛ وشملت معظم الحالات الحراس المسلحين الخصوصيين الذين عينتهم وزارة البناء والإسكان في إسرائيل لحماية المستوطنين الإسرائيليين في حي سلوان[٣].

٥ – وتم توثيق ثلاث حالات منفصلة قامت فيها قوات الأمن الإسرائيلية في ٢٠١٠ باستخدام الأطفال الفلسطينيين كدروع بشرية في الضفة الغربية مقارنة مع سبع حالات من هذا القبيل خلال حملة الرصاص المصبوب في غزة[٤].

٦ – وخلال الفترة نفسها، سجل وقوع ٥ قتلى إسرائيليين وإصابة ٨٢ بجراح نتيجة للنزاع[٢].

---

(١) معلومات قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة.

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حماية المدنيين: قاعدة بيانات الإصابات، متاحة على الموقع www.ochaopt.org/poc.aspx?id=1010002.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة وآخرون، ”الأطفال المتضررون من النزاع المسلح: إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة (الاستعراض السنوي لعام ٢٠١٠)“، متاح على الموقع: www.unicef.org/oPt/CAAC_2010_annual_bulletin.pdf.

(٤) معلومات قدمتها السلطة الفلسطينية.

الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٧ - نفذت القوات الإسرائيلية في عام ٢٠١٠، متذرعة بشواغل أمنية، ما لا يقل عن ٤ ٢٠٠ عملية تفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، واعتقلت حوالي ٩٤٠ ٢ من الفلسطينيين[١]. ومنذ احتلال الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، قدر أن عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية لفترات مختلفة بلغ ٠٠٠ ٧٦٠ فلسطيني، بما في ذلك ٠٠٠ ١٣ من النساء و ٠٠٠ ١٥ من الأطفال. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان هناك حوالي ٠٠٠ ٦ فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك ٢١٠ رهن الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة. ومنذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، يحتفظ فصيل فلسطيني مسلح ومقره غزة بجندي إسرائيلي واحد.

٨ - وفي الفترة نفسها، ذكرت التقارير أن أكثر من ٢١٣ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٧ عاما محتجزون في السجون الإسرائيلية[٥]. ووفقا لأرقام الشرطة الإسرائيلية، تم فتح ٢٦٧ ١ ملفا جنائيا ضد أطفال اتهموا بقذف الحجارة في القدس الشرقية المحتلة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم في عام ٢٠١٠ توثيق تسعين حالة تعذيب وسوء معاملة للأطفال المحتجزين، كانت أعمارهم في ٢٤ حالة من هذه الحالات تقل عن ١٥ سنة، مقارنة مع ١٠١ حالة في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن ١٣ حالة تهديد بالعنف الجنسي ووقوع حالة فعلية من الاعتداء الجنسي ضد الأطفال المحتجزين الذين تتراوح أعمارهم من ١٣ إلى ١٧ عاما في عام ٢٠١٠، مقارنة مع تسعة من هذه الحالات عام ٢٠٠٩[٣].

٩ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٠، قدمت ٦٤٥ شكوى ضد المحققين في وكالة الأمن الإسرائيلية للادعاء بسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين وتعذيبهم. ولم تقم إدارة الشرطة الإسرائيلية التابعة لوزارة العدل وهي السلطة المختصة المكلفة بالتحقيق في هذه الشكاوى بأي تحقيق جنائي[٣].

(٥) المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، ''حسب تعبيرهم: تقرير عن حالة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية'' (كانون الثاني/يناير ٢٠١١). متاح على الموقع: www.dci-pal.org/English/Doc/Press/JANUARY2011.pdf.

تشريد السكان وتدمير الممتلكات ومصادرها

١٠ - المخطط العام للمجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم في الضفة الغربية، التي تخضع للولاية القضائية الإسرائيلية، إما أنه ليس له وجود، أو أن الإدارة المدنية الإسرائيلية هي التي أعدته من دون مشاركة المجتمعات المحلية الفلسطينية ودون التشاور معها[٦] ونتيجة لذلك، لا تزال الاحتياجات المتعلقة بالإسكان والهياكل الأساسية إلى حد كبير دون تلبية، مما أدى إلى النزوح إلى المنطقتين ألف وباء الخاضعتين إداريا لسيطرة السلطة الفلسطينية وإلى زيادة كثافتهما.

١١ - ولا تزال الأرض الفلسطينية وهياكلها عرضة للمصادرة للأغراض الإسرائيلية، مثل بناء الجدار والطرق التي تخدم المستوطنات الإسرائيلية[٧]. وبالإضافة إلى التشريد الناجم عن هدم المنازل، فإن تدمير الهياكل الفلسطينية ذات الصلة بمورد الرزق غالبا ما يكون له تأثير مدمر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر المتضررة[٨].

١٢ - وزادت أعمال الهدم عام ٢٠١٠، بنسبة ٥٩ في المائة عن عام ٢٠٠٩، وهو معدل أعلى مما كان عليه في أي سنة منذ عام ٢٠٠٥. وتم هدم ٤٣١ مبنى فلسطينيا على الأقل في القدس الشرقية المحتلة والمنطقة جيم[٩] في الضفة الغربية، بما في ذلك ١٣٧ من المباني السكنية مما أدى إلى تشريد ٥٩٤ شخصا والتأثير على معيشة ١٣٦ ١٤ شخصا آخرين[١٠] وتم تشريد ١٩٤ ٢٠ فلسطيني على الأقل منذ عام ٢٠٠٤ نتيجة لهدم منازلهم[١١].

---

(٦) Binkom, *The Prohibited Zone* (2008), available from http:// eng.bimkom.org/_ Uploads /23ProhibitedZone.pdf); World Bank, *West Bank and Gaza: The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank* (2008), available from http:// siteresources. worldbank.org/. INTWESTBANKGAZA/Resources/EconomicEffectsofRestrictedAccesstoLandintheLandintheWest .BankOct.20,08.pdf.

(٧) وفقا للبنك الدولي، صدرت نسبة ٣٣ في المائة من أوامر الهدم في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، ضد منشآت فلسطينية، ولم يصدر إلا ٩١ رخصة بناء للفلسطينيين، بينما لم تتجاوز نسبة أوامر الهدم الصادرة ضد منشآت إسرائيلية ٧ في المائة وصدر للإسرائيليين ٤٧٢ ١٨ رخصة بناء (انظر الحاشية ٦).

(٨) معلومات ساهمت بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(٩) المنطقة جيم، التي تشكل معظم الضفة الغربية، تخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، وحتى فيما يتعلق بالشؤون المدنية.

(١٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *The Humanitarian Monitor* (December 2010)، متاح على www.ochaopt. .org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_01_19_english.pdf

(١١) انظر www.btselem.org. Data on house demolitions as a punitive measure are available until 2004; data on house demolitions for alleged military purposes are available for the period 2004-2010 (and exclude Operation Cast Lead); and data on the demolition of houses built without a permit in the West Bank and .East Jerusalem are available only for the periods 2006-2010 and 2004-2010, respectively

١٣ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت قوات الجيش الإسرائيلي بهدم ٢٩ من المباني في قرية خربة تانا، بما في ذلك منازل ومدرسة البلدة. وكانت هذه هي الموجة الثالثة من عمليات الهدم التي قاساها المجتمع المحلي في أكثر من خمس سنوات بقليل. وبعد ذلك بأسبوع، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر إخلاء استهدفت معظم المباني المتبقية في القرية[١٠].

١٤ - وتشمل السياسات الإسرائيلية، التي أظهرت الحقائق على الأرض أنها تستهدف ضم القدس الشرقية، هدم المنازل، وإلغاء تصاريح الإقامة، وتقويض المنشآت ومصادرة أراضي الفلسطينيين، وأسفرت عن الاستيلاء على ٣٧٨ ٢٣ دونم[١٢] من الأراضي في القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٨[١٣].

١٥ - ولم تخصص السلطات الإسرائيلية للبناء الفلسطيني سوى ١٣ في المائة من القدس الشرقية المحتلة، ومع ذلك، فإن معظم هذه المنطقة مبني بالفعل بشكل مكثف. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة إسرائيل لمنح تراخيص البناء للفلسطينيين مقيدة وتنطوي على عملية معقدة وغالبا ما تكون باهظة التكاليف[١].

١٦ - ونتيجة لذلك، فإن عدد تراخيص البناء الممنوحة سنويا لا يلبي الطلب الحالي على المساكن. ويقدر أن الفجوة بين احتياجات السكن بالاستناد إلى النمو السكاني وبين البناء المسموح به قانونا تبلغ ١٠٠ ١ وحدة سكنية على الأقل في السنة. وهكذا فإن ٢٨ في المائة من جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة بنيت دون تصريح، وهي حالة يمكن أن تستخدمها السلطات الإسرائيلية في أي وقت، كذريعة لهدم المنازل، مما يجعل من المحتمل تشريد ٠٠٠ ٦٠ من الفلسطينيين[١٤] ومنذ عام ١٩٦٧، هدمت السلطات الإسرائيلية آلاف المباني التي يملكها الفلسطينيون في القدس الشرقية، بما في ذلك ما يقدر بألفي منزل[١٥] وبالتالي، فقد أصبح الإسكان باهظ التكاليف على نحو متزايد، وأصبح الاكتظاظ يشكل مشكلة، ولم يعد لدى بعض الأسر من خيار سوى الخروج من القدس الشرقية المحتلة.

---

(١٢) الدونم الواحد = ١ ٠٠٠ متر مربع.

(١٣) انظر www.btselem.org/english/Jerusalem/Land_Expropriation_Statistics.asp.

(١٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''تقرير مستكمل عن إمكانية التنقل في الضفة الغربية والوصول إليها، حزيران/يونيه ٢٠١٠''. جميع التقارير متاحة على الموقع الشبكي للمكتب: http://ochaonline.un.org.

(١٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية, "East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns" (March 2011) www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_english.pdf.

١٧ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، تم إلغاء ٤٦ من تصاريح الإقامة الممنوحة للفلسطينيين في القدس، إضافة إلى ١١٥ ١٣ تصريحا كانت قد ألغيت بين عام ١٩٦٧ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[١٦].

١٨ - وقامت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٠ بمصادرة حوالي ٤٠٧,٥ ٨ دونمات من الأراضي وتدمير ٥٣٢ ١ دونما أخرى من أجل بناء الجدار في الضفة الغربية وتوسيع المستوطنات[٤].

١٩ - وفي قطاع غزة، لا يزال الحصار يعرقل البناء وإعادة الإعمار واستعادة منازل الفلسطينيين. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك حاجة إلى ٥٠٠ ٢٦ وحدة سكنية جديدة لاستيعاب النمو الطبيعي الذي حدث بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتلزم الوحدات الإضافية لاستبدال ٣٠٠ ٦ وحدة دمرت أو تضررت بشدة خلال عملية الرصاص المصبوب؛ و ٩٠٠ ٢ وحدة دمرت أو أصيبت بأضرار في العمليات العسكرية السابقة؛ و ٥٠٠ ٥ وحدة إضافية لتحل محل الوحدات المتدنية المستوى وغير الصحية في مخيمات اللاجئين. ويبلغ التقدير (المتحفظ) للوحدات السكنية اللازمة ٢٠٠ ٤١ وحدة[١٧].

المستوطنات الإسرائيلية وعنف المستوطنين

٢٠ - في منتصف عام ٢٠١٠، قدر أن أكثر من نصف مليون مستوطن إسرائيلي يعيشون في ١٤٤ مستوطنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة[٤]. وقد زاد عدد هذه الفئة من السكان عن الضعف منذ بداية عملية أوسلو للسلام في عام ١٩٩٢.

٢١ - وزاد عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، بنسبة ٦٨ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٠ (التي تعادل النمو السنوي بنسبة ٤ في المائة، وهو أكثر من ضعف إجمالي النمو السكاني الطبيعي في إسرائيل خلال الفترة نفسها)، في حين أن السكان الفلسطينيين في المنطقة زادوا بنسبة ٤١ في المائة خلال الفترة نفسها، كما هو موضح في الجدول ١.

---

(١٦) انظر www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp.

(١٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Easing the Blockade* (March 2011), available from www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_easing_the_blockade_2011_03_english.pdf.

الجدول ١

النمو السكاني للمستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

السنة	١٩٩٢	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٠
المستوطنون الإسرائيليون	٢٤١ ٥٠٠	٣٠٨ ٦٨٩	٣٨٣ ٢٧٥	٤٦١ ١٦٩	٥١٧ ٧٧٤
الفلسطينيون	–	١ ٧٨٧ ٥٦٢	٢ ٠٤٢ ٣٠٦	٢ ٣٢٣ ٤٦٩	٢ ٥١٣ ٢٨٣

المصدر: www.btselem.org/English/Settlements/Settlement_population.xls; Human Rights Watch, *Separate and Unequal: Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Territories* (December 2010); information contributed by the Palestinian Authority's Palestinian Central Bureau of Statistics (see www.pcbs. gov.ps/ Portals/_ .pcbs/populati/GOVER1997-2010E.htm)

٢٢ - وبالإضافة إلى المستوطنات، هناك في الوقت الحاضر نحو ١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية بنيت دون الحصول على إذن رسمي من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي، فإن حكومة إسرائيل تعتبرها غير قانونية، ولكن الوزارات الحكومية تسمح بهذا العمل في كثير من الأحيان بل ويتمتع بحماية الجيش الإسرائيلي. وكما هو الحال بالنسبة للمستوطنات، فإن البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي[١٨]. وتسيطر البؤر الاستيطانية على نحو ١٦ ٠٠٠ دونم من الأراضي، التي يتكون ٧ ٠٠٠ دونم منها من أراض خاصة ومملوكة من الفلسطينيين (انظر A/65/365، الفقرة ١٥).

٢٣ - وفي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انتهى الوقف الجزئي المفروض على بناء المستوطنات في الضفة الغربية لمدة ١٠ أشهر. واستمر خلال الأشهر العشرة بناء الوحدات المأذون بها قبل بدء الوقف الجزئي. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية ''السلام الآن'' عن وقوع عدد من الانتهاكات للوقف الجزئي (انظر A/HRC/16/72، الفقرة ١٤).

٢٤ - وفي الأسابيع الستة التي أعقبت نهاية الوقف، زاد معدل بناء المستوطنات بالمقارنة مع ما كان عليه قبل الوقف (انظر A/HRC/16/72، الفقرة ١٤). وفي الواقع، فإن عدد الوحدات السكنية التي بنيت في المستوطنات زاد عام ٢٠١٠ (٦ ٧٦٤) بأربعة أضعاف عن

(١٨) خلص تقرير أمر بإعداده أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الحين في عام ٢٠٠٥ (تقرير ساسون) إلى أن البؤر الاستيطانية هي غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي.

عام ٢٠٠٩ (١ ٧٠٣): وتم بناء ٢ ١٠٧ وحدات عام ٢٠٠٨ و ١ ٤٧١ وحدة في عام ٢٠٠٧ و ١ ٥١٨ وحدة عام ٢٠٠٦[١٩].

٢٥ - وقد وضعت إسرائيل خططا لبناء مستوطنة جديدة تقع بين معاليه أدوميم والقدس الشرقية، سيؤدي تنفيذها إلى الربط بين المنطقتين وعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. وكانت إسرائيل قد شيدت بالفعل مقر شرطة المنطقة منذ عدة سنوات، وقامت في سياق ذلك، بتعبيد الطرق وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لخدمة المستوطنة المقررة، وبالتالي تقسيم الضفة الغربية إلى جزأين (انظر A/65/365، الفقرة ٢٣).

٢٦ - وترتبط المستوطنات الإسرائيلية بين بعضها بعضا، وبإسرائيل بشبكة واسعة النطاق من الطرق. والفلسطينيون إما يمنعون من استخدام هذه الطرق أو لا يتمتعون إلا بإمكانية محدودة لاستعمالها. ونتيجة لذلك، فإن الطرق تقسم الضفة الغربية إلى جيوب معزولة يتعين على الفلسطينيين الوصول إليها عبر طرق بديلة ونقاط تفتيش وجسور وأنفاق لتفادي الطرق المخصصة للمستوطنين.

٢٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قررت محكمة العدل العليا في إسرائيل إلغاء الحظر المفروض على تنقل الفلسطينيين على الجزء من الطريق (٤٤٣) الذي يقع خارج الخط الأخضر للوصول إلى القدس. وردا على ذلك، اقترح الجيش الإسرائيلي ترتيبات جديدة للمرور أدت إلى استمرار استبعاد الفلسطينيين من استخدام الطريق، في انتهاك لقرارات محكمة العدل العليا[٢٠].

٢٨ - وتم نعت المستوطنات الإسرائيلية، وهياكلها الأساسية والأراضي المخصصة لتوسيعها، كأكبر عامل يشكل لوحده نظام القيود المفروضة على وصول السكان الفلسطينيين إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وعلى الرغم من أن المستوطنين الإسرائيليين يقيمون المناطق المحظورة في بعض الحالات وينفذونها من جانب واحد، فإن الجيش الإسرائيلي، في حالات أخرى، يقيم الأسوار حول المستوطنات ويعلن المنطقة الواقعة خلف السياج منطقة أمنية خاصة (انظر A/65/365، الفقرة ١٦).

٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، زاد عدد الهجمات التي قام بها المستوطنون عن ضعف عددها في عام ٢٠٠٩. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير

---

(١٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلاغ صحفي بمناسبة يوم الأرض، متاح على www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/land_day_E30032011.pdf.

(٢٠) انظر www.btselem.org/english/freedom_of_movement/road_443.asp.

٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١، ما مجموعه ٣٠٤ من الحوادث ذات الصلة بالمستوطنين، منها ١٠١ حادثة ارتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وفي عام ٢٠١٠، قام المستوطنون بقتل صبي فلسطيني. وعلاوة على ذلك، استولى المستوطنون على ١٠ وحدات سكنية على الأقل في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى طرد ما لا يقل عن ٧٠ من الفلسطينيين[١].

٣٠ - وقام المستوطنون الإسرائيليون بإحراق كنيسة فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وثلاثة مساجد في الضفة الغربية. وتعرضت ستة مساجد للتخريب، أو الحريق أو لكليهما على يد المستوطنين الإسرائيليين خلال عام ٢٠١٠، وهو الحادث الخامس من نوعه في تلك السنة[٢١].

٣١ - وخلال موسم قطف الزيتون لعام ٢٠١٠، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكثر من ٣٠ حادثا نجم عنها إما إصابة فلسطينيين أو إلحاق أضرار بأشجار الزيتون، مقارنة مع ٢٠ حادثا في موسم قطف الزيتون في كل من عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب المستوطنون الإسرائيليون في عشرات الحوادث الأخرى، بما في ذلك التخويف، والتعدي على ممتلكات الغير، ومنع الوصول. وأسفرت هذه الهجمات عن إصابة ١٧ فلسطينيا بجراح وتدمير ما يقرب من ٠٠٠ ٤ من أشجار الزيتون[١].

٣٢ - وفي أحد الحوادث، أحرق المستوطنون الإسرائيليون ٠٠٠ ٣ دونم من الأراضي المزروعة في آب/أغسطس ٢٠١٠، مما أدى إلى تقويض سبل عيش ١٠٠ أسرة فلسطينية من قرية بيت فوريك (نابلس)[٢٢].

(٢١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة رصد الشؤون الإنسانية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، متاحة من www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_11_12_english.pdf.

(٢٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة رصد الشؤون الإنسانية (آب/أغسطس ٢٠١٠)، متاحة من www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_9_16_english.pdf.

٣٣ - ولم توجه أي لائحة اتهام بعد ٩٧ من التحقيقات التي أجرتها قوات الأمن الإسرائيلية في تخريب أشجار الفلسطينيين بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠[٢٣] وفي ٢٧ آذار/مارس، حكم على أحد المستوطنين بالسجن لمدة سنة ونصف ودفع تعويضات بعد أن أدانته محكمة القدس بخطف قاصر فلسطيني عام ٢٠٠٧.

الجدار العازل

٣٤ - تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل الذي بدأت بتنفيذه في عام ٢٠٠٢، والذي يمر ما يقرب من ٨٥ في المائة من خطه المقرر داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وإذا ما استكمل بناء الجدار كما هو مقرر له، فإن ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣ فلسطيني في الضفة الغربية، فضلا عن غالبية سكان القدس الشرقية المحتلة، سوف يقيمون بين الجدار والخط الأخضر[١].

٣٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، تم إنجاز ما يقرب من ٦١,٤ في المائة من الجدار الذي يبلغ طوله ٧٠٧ كيلومترات. ويجري العمل على إنشاء ٨,٤ في المائة منه وكان من المقرر بناء ٣٠,١ في المائة من الجدار، ولكن ذلك لم يتم بعد.

٣٦ - وقد أثر هذا الجدار بالفعل تأثيرا شديدا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية: فهو يقيد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وتنقلهم فيها، ويؤثر على حوالي ٠٠٠ ٨٥٥ من الفلسطينيين في ٢٠٦ من المجتمعات المحلية. ولا يزال تأثير الجدار يتواصل مع تقدم عمليات البناء.

٣٧ - ويعزل الجدار القدس الشرقية المحتلة عن بقية الضفة الغربية. ولا يسمح بالوصول إلى القدس الشرقية المحتلة إلا لحاملي بطاقات هوية الضفة الغربية ممن لديهم تصاريح سارية المفعول، من خلال ٣ من ١٤ نقطة تفتيش، من أجل الوصول إلى أعمالهم أو إلى مرافق الرعاية الصحية[٤] ويقيم حوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص من حاملي وثائق هوية القدس داخل الحدود البلدية ولكن على جانب ''الضفة الغربية'' من الجدار. وعلاوة على ذلك، هناك ٠٠٠ ١٤٠ شخص يعيشون في محافظة القدس في مجتمعات ترتبط تاريخيا بالقدس إلا أنهم معزولون حاليا بسبب الجدار[١٤].

٣٨ - وتم تعيين المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ''منطقة عسكرية مغلقة'' ويشار إليها أيضا باسم ''منطقة التماس''. وتغطي تقريبا مساحة ٧٣٣ كم^{٢}، وتمثل نحو ١٣ في

(٢٣) Yesh Din, "Police investigation of vandalization of Palestinian trees in the West Bank" (October 2010). Available from www.yesh-din.org/userfiles/file/datasheets/YESH%20DIN_Eng.pdf.

المائة من مساحة الضفة الغربية. وتشمل هذه المناطق المعزولة والمصادرة ٣٤٨ كم^2 من الأراضي الزراعية، و ١١٠ كم^2 من الأراضي المستخدمة لبناء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية، و ٢٥٠ كم^2 من الغابات والمساحات المفتوحة، و ٢٥ كم^2 من الأرض التي بناها الفلسطينيون[١٩] ويقيم ما يقرب من ٨٠٠ ٧ فلسطيني حاليا في هذه المنطقة المغلقة. وعلاوة على ذلك، يضطر الفلسطينيون إلى الحصول على تصاريح ''زائر'' للوصول إلى أراضيهم الزراعية وموارد المياه التي تقع في منطقة التماس. ويجري توجيه الوصول عبر بوابات محددة أقيمت في الجدار[١]. وقد أدى تضييق منح التصاريح وقلة عدد البوابات وتقليص مواعيد فتحها إلى الإضرار بممارسة الزراعة وتقويض معيشة الفلاحين[١].

٣٩ - وذكرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن وصولها إلى منطقة التماس - لتقديم الخدمات الصحية المتنقلة، والمساعدة الغذائية وخدمات الصحة العقلية، بالإضافة إلى فرق العمل الاجتماعي - لا يزال صعبا بسبب المطالب الإسرائيلية بتفتيش السيارات والموظفين. ولا تزال السلطات الإسرائيلية تشترط أن يتم نقل بضائع الأونروا ''من شاحنة إلى أخرى'' في واحد من المعابر التجارية الخمسة على طول الجدار[٨].

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما في ذلك تضييق سبل الحصول على المساعدة الإنسانية

٤٠ - يؤدي اعتماد إسرائيل، متذرعة بالمخاوف الأمنية، لنظام الإغلاق فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة إلى تعقيد ممارسة الأسر الفلسطينية لحياتهم العادية (الوصول إلى المدرسة، ومرافق الرعاية الصحية، والسوق المحلية، ومكان العمل والأراضي الزراعية). ويتعارض تقييد الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة مع اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٢٤]، (اتفاقية جنيف الرابعة) ويؤدي إلى إقامة حيز اجتماعي واقتصادي محطم فيها، تخضع فيه قدرة الأسرة الفلسطينية العادية على ممارسة الحياة الاعتيادية باستمرار لقرارات وتأخيرات تفتقر إلى الشفافية. ويؤدي نظام القيود المفروضة على التنقل إلى حمل الناس على العيش في ظل شعور مستمر من عدم اليقين والضعف.

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

٤١ - وواصلت إسرائيل السيطرة على تصدير واستيراد البضائع الفلسطينية. وليس لدى الأرض الفلسطينية المحتلة ميناء أو مطار أو سكك حديدية، وتعاني من القيود المفروضة على النقل البري، ونتيجة لذلك فإن تجارتها ما فتئت تتركز مع إسرائيل ومن خلالها.

القيود المفروضة على دخول قطاع غزة والخروج منه والأثر الناجم عن الحصار

٤٢ - لا يزال الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ نافذا، ويشكل حالة واضحة ومنتظمة ومستمرة من العقاب الجماعي المفروض على كامل السكان المدنيين في انتهاك مباشر للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة (انظر A/HRC/16/72، الفقرة ٢٣).

٤٣ - وما زال من الصعب على سكان غزة دخول قطاع غزة والخروج منه، باستثناء السماح بصورة استثنائية بالوصول في الحالات الإنسانية. وهذا يعني أنه لا يسمح بدخول إسرائيل إلا لعدد محدود من الأشخاص الذين هم بحاجة ملحة للرعاية الطبية والأشخاص المرافقين لهم، الذين يحملون تصاريح[١] وعلاوة على ذلك، فإن الموظفين الوطنيين للمنظمات الإنسانية أقل قدرة على دخول غزة والخروج منها بعد حزيران/يونيه ٢٠١٠ عندما لم يوافق إلا على نصف الطلبات العديدة المقدمة من هؤلاء الموظفين للحصول على تصريح بالدخول إلى غزة[٢٥].

٤٤ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يسمح إلا بمرور كميات محدودة من ٧٦ بندا، بالمقارنة مع ما يقرب من ٤ ٠٠٠ من البنود التي كان يجري تداولها قبل الحصار[١٠]. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلنت إسرائيل عن تخفيف الحصار، بالانتقال من قائمة إيجابية إلى قائمة سلبية للسلع، وأدى ذلك إلى زيادة طفيفة في استيراد السلع الاستهلاكية وانخفاض مماثل في التجارة غير المشروعة في هذه البنود من خلال الأنفاق. ومع ذلك، فإن القيود الأساسية المفروضة على حركة الناس وعلى استيراد المواد الخام ومواد البناء الأساسية، وكذلك الحظر المفروض على تصدير السلع التي تتجاوز مجموعة محدودة من المنتجات الزراعية لا تزال موجودة، على الرغم من التقدم المحدود المحرز في دخول مواد البناء[٢٦]. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات المسموح بها، وفقا للإعلان الذي أصدرته إسرائيل في

(٢٥) انظر http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h_Index/CAP_2011_Humanitarian_Appeal/$FILE/CAP_2011_Humanitarian_Appeal_SCREEN.pdf?openElement.

(٢٦) معلومات أسهم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تشمل المنتجات الزراعية والأثاث والمنسوجات، التي تخضع لتحضيرات أمنية ولوجستية في معبر كيريم شالوم[٢٧].

٤٥ - وهذه التحسينات التدريجية يمكن سحبها أو تعديلها بسهولة، وبالتالي فإنه ليس من المرجح أن تعطي الناس اليقين الذي يحتاجون إليه للقيام بأعمالهم المعتادة. ولا تزال إجراءات الموافقة حاليا مرهقة وتؤدي القدرة المحدودة في نقاط العبور إلى تأخير تدفق السلع الأساسية وتنفيذ المشاريع الدولية في إطار خطة الإنعاش وإعادة الإعمار لقطاع غزة. وحتى الآن، وافقت حكومة إسرائيل على مشاريع للأمم المتحدة تبلغ قيمتها ١٥٥,٥ مليون دولار. ومن المهم الآن كفالة تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المناسب، والتدفق المستمر للموافقات. فعلى سبيل المثال، أثر الإغلاق التعسفي لمعبر ناحال عوز في مطلع عام ٢٠١٠ سلبا على استيراد غاز الطهي، كما أثرت القدرات المحدودة في معبري كارني وكيرم شالوم في تلبية الحاجة إلى إمدادات البناء[١].

٤٦ - ودخلت إلى قطاع غزة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١١، ٤٠٧ ٣ شحنة من البضائع. وبينما يمثل الرقم زيادة مقارنة بعام ٢٠٠٩، فإنه ما زال أقل بكثير من المتوسط الشهري البالغ ٣٥٠ ١٢ شحنة في الأشهر السابقة على فرض الحصار في عام ٢٠٠٧[١٠]. وبالرغم من الزيادة الكلية في المواد غير الغذائية، ومن بينها المواد الخام الجديدة، فإن المواد الغذائية لا تزال تمثل الغالبية العظمى، أو ٥٨ في المائة من السلع المستوردة؛ بينما كان نصيبها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧ حوالي ٢٠ في المائة[١٧]. وفي وقت كتابة هذا التقرير ما زال الإعلان الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن تخفيف القيود المفروضة على الصادرات لم ينفذ في معظم الأحوال[١]. وفي واقع الأمر، تم تصدير ٩٩ شحنة من البضائع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٠٧ شحنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ٥٢ شاحنة في شباط/فبراير ٢٠١١ بالمقارنة مع أربع شحنات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ولا شيء في الأشهر الستة السابقة. وقد كانت جميع الصادرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١ صادرات زراعية[٢٧].

٤٧ - وما زالت هنالك قيود شديدة على استيراد مواد البناء الأساسية. وتفرض قيود على المواد التي تصنفها إسرائيل على أنها مواد صالحة للاستخدام المزدوج، وذلك بالنسبة للمشاريع المعتمدة من قبل السلطة الفلسطينية وتخضع لإشراف المنظمات الدولية[١]، مما يؤدي إلى فرض تأخيرات وتكاليف إضافية على عملية تنفيذ المشاريع. ويؤدي تصنيف

(٢٧) معلومات أسهم بها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

مواد البناء من طرف وحيد على أنها مواد صالحة للاستخدام المزدوج في المشاريع إلى تقويض جهود الإنعاش وإعادة الإعمار ويجعل التزام المانحين الدوليين بتخفيف معاناة السكان المدنيين هباء منثورا.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة نظام مرهق للغاية للتنسيق والرصد يتعين الالتزام به، مما يؤدي غالبا إلى تعطيل عمليات الاستيراد والمشاريع. ويؤدي عدم تلبية الحاجة إلى ٤١ ٢٠٠ وحدة سكنية[١٧] (نتيجة لعدة أسباب من بينها النمو الطبيعي) إلى مشكلة سكنية تتفاقم حدتها باطراد وتؤثر سلبا على مجموع المساكن وصحة الأسر واستقرارها الاجتماعي.

٤٩ - وبينما تواصل السلطات الإسرائيلية بذل الجهود من أجل توسيع طاقة معبر كريم شالوم، فإن كون الحزام الناقل عند معبر كارني يعمل فقط مرتين أسبوعيا في الوقت الحالي لنقل الحبوب والحصى، قد مثل عائقا كبيرا أمام تنفيذ مشاريع الإعمار التي أذنت بها السلطات الإسرائيلية[٢٨]، وكذلك الاحتفاظ باحتياطيات كافية من القمح[١]. وقد أغلق الحزام الناقل خلال النصف الأول من شهر آذار/مارس عام ٢٠١١.

٥٠ - ومنذ آواخر عام ٢٠٠٨، منع الفلسطينيون كليا أو جزئيا من الوصول إلى الأراضي التي تبعد بمسافة تتراوح من ١ ٠٠٠ إلى ١ ٥٠٠ متر عن الخط الأخضر وإلى المناطق البحرية التي تبعد ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ، وفي البحر يمنع الصيادون من الوصول إلى منطقتهم الاقتصادية الخالصة. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الاقتصادية الخالصة في سائر الدول الأعضاء تحدد بـ ٢٠٠ ميل بحري، كما تنص المادة ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢٩]. وبوجه عام، تشير التقديرات إلى أن ١٧ في المائة من المساحة الكلية لقطاع غزة و ٣٥ في المائة من أراضيها الزراعية تخضع للقيود. ويقدر أن ٠٠٠ ١٧٨ فرد (١٢ في المائة من سكان قطاع غزة) يتأثرون تأثرا مباشرا بنظام التنقل الذي يطبقه الجيش الإسرائيلي. ويشمل ذلك ٠٠٠ ١١٣ شخص تقريبا يتضررون من القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي و ٠٠٠ ٦٥ شخصا يتضررون من القيود المفروضة على الطرق المؤدية إلى المناطق البحرية[٣٠].

---

(٢٨) ثمة إجراء صارم للغاية للرصد والتحقق تطبقه السلطات الإسرائيلية بمجرد اعتماده على كل حمولة شاحنة مستوردة تستخدم في المشروع. وقد نتجت عن هذا الإجراء زيادة كبيرة في تكاليف الإدارة والتشغيل وأدى إلى إبطاء تنفيذ المشروع.

(٢٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣ - الرقم ٣١٣٦٣.

(٣٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ''بين الجدار والمنطقة الوعرة'': تأثير القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى اليابسة والبحر في قطاع غزة، من الناحية الإنسانية (آب/أغسطس ٢٠١٠). متاح على الموقع: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_2010_08_19_english.pdf.

حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية

٥١ - على الرغم من تحسن التنقل بين المراكز الحضرية في سائر أنحاء الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية المحتلة تحسنا طفيفا، فإن وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الواقعة في وادي الأردن، أي في المناطق الواقعة خلف الجدار والقريبة من المستوطنات الإسرائيلية، لا يزال محفوفا بالصعاب[(١)]. وتدير السلطات الإسرائيلية إجراءات العبور عند البوابات المؤدية إلى القدس الشرقية أو الأجزاء الأخرى من الضفة الغربية عن طريق المنطقة ج بشكل تعسفي. ولا تكون تصاريح العبور سارية في معظم الأحيان إلا عند بوابات معينة ولا يسمح بالممرات البديلة.

٥٢ - ولا يزال تنقل الفلسطينيين عبر أرجاء الضفة الغربية خاضعا للمراقبة من خلال نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية والحواجز التي تعيق التنقل. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان هنالك ما يزيد عن ٥٠٠ عائق في الضفة الغربية - بالمقارنة مع ٥٧١ من العوائق التي كانت مقامة في نهاية عام ٢٠٠٩ و ٥١٨ عائقا في المتوسط كانت موجودة عام ٢٠٠٦ - بما في ذلك ٦٤ نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة، وحوالي ٢٤ نقطة تفتيش مزودة بحراسة لبعض الوقت وما يزيد عن ٤٢٠ حاجزا غير مزودة بحراسة (متاريس، وكتل ترابية، وجدران ترابية، وحواجز، وبوابات، وخنادق). وتدعم عوائق التنقل هذه بنقاط تفتيش مخصصة أو ''طيارة''. وخلال عام ٢٠١٠ كانت تقام وسطيا ٩٢ من نقاط التفتيش هذه كل أسبوع[(١)]. ولم تشهد القدس الشرقية والمنطقة جيم أي تحسن. وقد أتاحت إسرائيل إمكانية دخول السياح إلى بيت لحم، ومهدت سبل الوصول إلى القدس الشرقية من باقي الضفة الغربية بصورة يسهل التنبؤ بها بشكل أكبر من أجل الحصول على اللحوم ومنتجات الألبان.

٥٣ - ويحظر على الفلسطينيين عبور نقاط التفتيش بسياراتهم الخاصة إلى مناطق الضفة الغربية الواقعة على نهر الأردن (وهي منطقة ذات إمكانات هائلة فيما يتعلق بالزراعة واللوجستيات المتصلة بالتجارة والسياحة الدينية والعلاجية)، إلا بتصريح خاص يصعب الحصول عليه عادة.

٥٤ - وقد واجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال عام ٢٠١٠ عقبات متواصلة خلال عملية الوصول إلى تجمعات اللاجئين في الضفة الغربية، مما كان له آثار بالغة على قدرتها على تلبية الحاجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وقد أبلغ في عام ٢٠١٠ عن عدد من الحوادث ذات الصلة بالوصول إلى هذه التجمعات بلغ إجمالا ٣٣٩ حادثا، مما تسبب في خسارة الأونروا لما يقدر بـ ٢٩٣

يوم عمل، أي ٢ ٢٠٠ ساعة عمل. وكان من بين من لحقهم الضرر مدرسون وأطباء وأخصائيو تمريض وأخصائيون اجتماعيون وموظفو المكاتب الميدانية. وقد أثرت هذه الحوادث سلبا على تقديم الخدمات التعليمية والصحية والقيام بعمليات الإغاثة. وكانت الغالبية العظمى من هذه الحوادث (٣٣٧) من جراء القيود الإسرائيلية.

الاستغلال والتعريض للخطر واستنزاف الموارد الطبيعية الفلسطينية وإهدار البيئة

٥٥ - أدى توسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل والعمليات العسكرية الإسرائيلية إلى فرض قيود شديدة على قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مواردهم الطبيعية، ألا وهي المياه والأرض والطاقة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على البيئة، من خلال استنزاف الموارد المائية وتدهور مستوى جودتها على سبيل المثال. وتدهورت الأراضي ولحق التلوث بالأرض والهواء على حد سواء، وسوف يكون لذلك آثار بيئية وصحية على المدى البعيد مما سيؤدي إلى زيادة تقويض تنمية السكان الفلسطينيين ورفاهيتهم.

٥٦ - ولا يتاح للفلسطينيين إلا إمكانية محدودة للغاية للحصول على موارد المياه السطحية مثل نهر الأردن. وتستخرج إسرائيل ٨٠ في المائة من المخزون التقديري لطبقات المياه الجوفية الواقعة تحت الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تسحب إسرائيل أكثر من نصف المخزون من خلال أبار عميقة دون وجود أية آلية منتظمة للتشاور مع السلطة الفلسطينية، مما أدى على مدى العقدين الماضيين إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية ونضوب نصف الآبار الفلسطينية. وتعني القيود الإسرائيلية المفروضة حاليا أن الفلسطينيين حصلوا على مدى العقد الماضي على مقدار من المياه يتراوح من ١١٣ مليون إلى ١٣٨ مليون متر مكعب مقارنة بما يقرب من ٧٥ مليون متر مكعب وصلت إلى سكان المستوطنات. وفي عام ٢٠٠٧، كان نصيب الفرد الفلسطيني من المياه في الضفة الغربية ١٢٣ لتر يوميا، بينما كان نصيب الفرد الإسرائيلي ٥٤٤ لتر يوميا[٣١].

٥٧ - ولا تتوفر لدى الفلسطينيين إلا إمكانية محدودة للغاية للحصول على المياه العذبة محليا، بمتوسط ٧٣ لترا للفرد يوميا في الضفة الغربية (وينخفض المتوسط في أجزاء من الخليل إلى ١٠ لترات للفرد يوميا) و ٥٢ لترا في قطاع غزة. ويقل هذا بكثير عن المتوسط الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وقدره ١٠٠ لتر يوميا[٤]. وبالإضافة إلى ذلك، تشير

(٣١) البنك الدولي، الضفة الغربية وغزة : تقييم القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني (٢٠٠٩) http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionsReport18Apr2009.pdf).

التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٣١٣ فرد في الضفة الغربية غير موصولين بشبكة مياه، ولذا، فهم يدفعون ما بين ٤ إلى ٥ أضعاف ما يدفعه أولئك الموصلون بالشبكة من أجل الحصول على المياه[٣٢]. ويعتمد أولئك الذين لا يتصلون بشبكة المياه بصفة رئيسية على صهاريج المياه من أجل جمع مياه الأمطار أو مياه الخزانات التي يمكن أن يتفاوت مستوى جودتها. ويدفع أولئك الذين يشترون مياه الخزانات في الضفة الغربية وسطيا خمسة أضعاف ما يدفعه الذين يحصلون على المياه من الشبكة لقاء كل متر مكعب (١٩,٤ شاقل جديد مقابل ٣,٨ شاقل جديد لكل متر مكعب)[٣٣]. وينتهي الأمر بالفقراء في قطاع غزة إلى أن يدفعوا عشرة أضعاف المستوى المرجعي للإنفاق القياسي للأسر المعيشية الذي تحدده اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية[٣٢].

٥٨ - وأدى الحظر المفروض على استيراد قطع الغيار ومواد البناء في غزة إلى تدهور جودة المياه ونقص كميتها. وحوالي ٨٥ في المائة من مياه الآبار في قطاع غزة غير صالحة للشرب بسبب تزايد معدلات القلوية وارتفاع تركيز الأملاح والنترات[٤] [٣٤]. وتعاني المياه في غزة، وفقا للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، من ارتفاع نسبة الملوحة نظرا لأن طبقة المياه الجوفية الساحلية بلغ تركيز الكلوريد بها ٠٠٠ ١ مليغرام للتر مقارنة بنسبة ٣٠٠ مليغرام للتر التي توصي بها المعايير الدولية[٣٣].

٥٩ - ونتيجة للقدرة المحدودة لمرافق الصرف الصحي وتعطلها المتواصل في غزة، والتي لا تخدم سوى ثلثي السكان، فإن ما يقرب من ٦٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي تصل يوميا إلى الأراضي الزراعية، وإلى البحر وموارد مياه الشرب[٢٥][٣٥].

٦٠ - وتصبّ معظم مياه المجاري المنتجة في الضفة الغربية (٤٠ - ٥٠ مليون م^3 في السنة) في البيئة في شكل مياه مجاري غير معالجة، مما يؤدي إلى تلوث الأراضي الزراعية

(٣٢) اليونيسيف مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية المتعلقة بالمياه والإجراءات الصحية والنظافة الشخصية غزة (٢٠١٠) متاح من خلال الموقع: www.ewash.org/files/library/FINAL_WASH_REPORT.pdf.

(٣٣) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، بلاغ صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي (٢٢ آذار/مارس ٢٠١١) متاح على الموقع: www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=en&ItemID=1664&mid=12235.

(٣٤) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، بلاغ صحفي بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، متاح على الموقع: www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Envirm_DayE.pdg.

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقييم البيئي لقطاع غزة (٢٠٠٩)، يمكن الاطلاع عليه على الموقع: http://oneresponse.info/crosscutting/environment/publicdocuments/UNEP_Gaza_EA.pdf.

ومستودعات المياه الجوفية[٢٥]. ويُقدر أن ما يقارب ٤٠ مليون م^3 من مياه المجاري والنفايات الصلبة الناتجة من المستوطنات الإسرائيلية تصب في الأراضي الفلسطينية سنويا[٤].

٦١ - وتسفر هذه الممارسات الإسرائيلية عن تدهور الأراضي وفقدان الإنتاجية الزراعية. وقد أُقيم الجدار في الضفة الغربية على مساحة تبلغ ٠٠٠ ١٩ دونم من الأراضي الزراعية تقريبا[٤]، مما يعزل نحو ٠٠٠ ١٧٠ دونم من الأراضي الخصبة تقدر قيمتها الاقتصادية بمبلغ ٣٨ مليون دولار، ويؤدي إلى حرمان الفلاحين الفلسطينيين من الحق في الاستفادة من هذا المورد في سبل كسب عيشهم.

٦٢ - ولا يزال الفلسطينيون يواجهون مصاعب في الحصول على إمدادات الطاقة بسبب عدم استقرار الإمداد بالطاقة الكهربائية الذي تتحكم فيه إسرائيل والقيود الصارمة المفروضة على الغاز المعبأ في قنينات. وعلى الرغم من اكتشاف حقول للغاز الطبيعي المناسب للإنتاج التجاري على سواحل غزة، فإن تطوير تلك الحقول توقف بسبب فشل المفاوضات مع إسرائيل والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية[٣٦].

المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

٦٣ - لقد تضرر الاقتصاد الفلسطيني إلى حد كبير بالاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ويعاني باستمرار من القدرة المحدودة على الحصول على مصادر للنمو والرفاه مثل الأراضي، والموارد الطبيعية، والمواقع السياحية والثقافية، وترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمكانية الوصول بشكل دائم إلى الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. وعقب أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فرضت السلطة القائمة بالاحتلال المزيد من السياسات التقييدية. ونتيجة لذلك، فقد اتسم الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات العشر الأخيرة باتجاهات متقلبة. وفي الواقع، تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ كان أقل بنسبة ٣٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة TD/B/57/4). وقد أصبحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤخرا مرتفعة نسبيا، بعد انتعاش الاقتصاد الفلسطيني من نضوب رصيده الرأسمالي والتباطؤ في النشاط الاقتصادي. ويمكن ملاحظة ذلك في معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في

(٣٦) سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، *Quarterly Economic and Social Monitor*, vol. 22 (November 2010).

قطاع غزة الذي بلغ ١٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٠٩، وهو رقم أعلى من الذي تحقق في الضفة الغربية (١٠ في المائة)[٣٧].

٦٤ - وقد عمد نظام الاحتلال إلى حصر المدن والبلدات الفلسطينية الواقعة تحت سيطرته بحدود مؤقتة ضيقة. ونتيجة لذلك، أعيق النمو الحضري، وتضخمت أسعار الأراضي، مما جعل كلفة السكن تفوق قدرات الأسر الفلسطينية بشكل متزايد، وأثر ذلك تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية العامة[٣٨].

٦٥ - ويمكن ملاحظة انهيار الاقتصاد الفلسطيني وما تلاه من انتعاش في التغيرات الكبرى في مشاركة القوى العاملة وفي اتجاهات العمالة على السواء. ولما كان معدل مشاركة القوى العاملة منخفضا بالفعل في عام ٢٠٠٠ وفقا للمعايير الدولية (٤٣,٥ في المائة في الربع الثالث من تلك السنة)، فإن انخفاضه اللاحق الناجم عن السياسات التي تتبعها السلطات الإسرائيلية لم يتم عكس آثاره بشكل تام، ولا حتى بعد مرور عقد من الزمان (كان معدل مشاركة القوى العاملة هو ٤٠,٥ في المائة لجميع الأراضي الفلسطينية ولكنه صار ٣٦ في المائة فقط في غزة في الربع الثالث من عام ٢٠١٠)[٣٩]. وعلى الرغم من الارتفاع الشديد نسبيا لمستويات رأس المال البشري في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية مقارنة ببقية المنطقة وما وراءها، فإن اتجاهات العمالة، ومعدلات العمالة الناقصة والبطالة، إلى جانب الانخفاض الإجمالي في الأجور الحقيقية، لا تقتصر على تأكيد عدم استقرار وضع العمالة في فلسطين فحسب، بل أيضا على وجود اقتصاد يزداد انقساما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على النحو المبين في الجدول ٢[٣٩]. وقد ارتفع المعدل العام للبطالة بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠.

(٣٧) World Bank, *The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions* (2010) يمكن الاطلاع عليه على الموقع: http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf.

(٣٨) معلومات مقدمة من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

(٣٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة.

الجدول ٢

إحصاءات العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثالث لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

(بالنسبة المئوية)

	العمالة الكاملة		العمالة الناقصة		البطالة	
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الضفة الغربية	٨٤,٨	٧٣,٠	٧,٧	٦,٩	٧,٥	٢٠,١
قطاع غزة	٨١,٠	٥٤,١	٣,٥	٥,٤	١٥,٥	٤٠,٥

٦٦ - وثمة تباين في فترات البطالة حسب الموقع: فالناس في غزة يعانون من البطالة لفترة متوسطها ٢٤,١ شهرا في حين يبلغ متوسط فترة البطالة للأشخاص في الضفة الغربية ٧,٨ أشهر. وبلغ أقصى معدل للبطالة ٧٠,٦ في المائة، ويتصل هذا المعدل بالشباب من الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ عاما في قطاع غزة؛ ويبلغ معدل البطالة لأقرانهم في الضفة الغربية ٣٣,٥ في المائة[٣٩]. ونتيجة لنمو القوة العاملة بنسبة ٣ في المائة سنويا، الذي يعزى جزئيا إلى أعداد الشباب الآخذة في الازدياد، فإن النمو الاقتصادي المطرد الذي يشمل قطاع السلع القابلة للتداول هو وحدة الكفيل بالسيطرة على مستوى الإحباط المتزايد لدى الشباب.

٦٧ - وبالرغم من عدم إمكانية وصول سوق العمل في قطاع غزة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فإنها لا تزال مفتوحة، ولو بقيود مشددة، أمام الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. وفي واقع الأمر، كان هناك ٨٠٠ ٧٨ من فلسطينيي الضفة الغربية يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، يشكلون ما نسبته ١٣,٨٢ في المائة من العاملين في الضفة الغربية. ويمثل هذا زيادة طفيفة عن الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٩، حينما كان ما يقارب ٠٧٩ ٧٢ (١٣,٤٠ في المائة) من سكان الضفة الغربية العاملين يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي[٣٩].

٦٨ - ولا يزال القطاع الصناعي في قطاع غزة يعاني من الأضرار الناجمة عن عملية الرصاص المصبوب والإغلاق الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتبين السجلات أن ٣٦٥ ١ منشأة كانت تعمل خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام ٢٠١٠، بالمقارنة مع ٩٠٠ ٣ منشأة قبل الإغلاق. وكانت نسبة ١٥ في المائة من هذه المنشآت تعمل بما يتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ في المائة من طاقتها، وكان خمسها يعمل بنسبة ٢٠ في المائة من طاقته وظلت نسبة ٦٥ في المائة خارج الخدمة. وحدث أيضا انخفاض في العمالة في هذه المنشآت، من ٠٠٠ ٣٥ إلى ٠٠٠ ٦ عامل. وعانى قطاع البناء من مأزق مماثل: كانت

هناك ٥٠ منشأة عاملة تستخدم ١ ٥٠٠ عامل في عام ٢٠١٠، في حين كان هناك قبل الإغلاق ١٢٥ منشأة تستخدم ٥٠ ٠٠٠ عامل[٣٧]. إلا أن قطاع البناء يشهد تحسنا في الضفة الغربية، حيث زاد ما صدر من تراخيص البناء في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ بنسبة ١١,٨ في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٠٩[٤٠].

٦٩ - وتواصل أيضا إلحاق الضرر بالقطاع الزراعي. وتقع نسبة ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة في مناطق محظورة؛ وتشير التقديرات إلى أن عدم إمكانية الوصول إلى هذه الأراضي يؤدي إلى خسارة نحو ٧٥ ٠٠٠ طن من المحاصيل المحتملة سنويا، تبلغ قيمتها السوقية بتقدير متحفظ ٥٠,٢ مليون دولار. وفي قطاع صيد الأسماك، تشير التقديرات إلى أن القيود المفروضة على إمكانية الوصول قد أدت إلى خسارة ٧ ٠٠٠ طن تقريبا من المصيد السمكي المحتمل، مع ما يتصل بذلك من خسارة تبلغ نحو ٢٦,٥ مليون دولار خلال فترة خمسة أعوام[٤١].

٧٠ - وقد أدت القيود المفروضة على التنقل إلى الحد بقدر كبير من قدرة الشركات على المنافسة وذلك بزيادة تكاليف النقل إلى جانب تدني مستويات الاستفادة من القدرات، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع في التكاليف الثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ساعات العمل المحدودة للغاية في نقاط العبور الإسرائيلية، مقرونة بعدم كفاية الهياكل الأساسية، مثل مرافق التخزين البارد والماسحات الكبيرة واستخدام نظام النقل من شاحنة إلى أخرى في المعابر التجارية الذي يتسم بالبطء وعدم الكفاءة بدلا من الحاويات، يجعل من المستحيل على الشركات الفلسطينية القيام بعمليات شحن فعالة من حيث التكلفة، وبالتالي يحول دون دخولها إلى الأسواق العالمية التي تشترط مواعيد صارمة للتسليم مما يحد من قدراتها على تحقيق وفورات الحجم.

٧١ - وأجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرا تنقيحا لمقاييس الفقر. وبوجه عام، لا تزال معدلات الفقر منخفضة بقدر كبير في القدس الشرقية المحتلة وهي آخذة في الانخفاض في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن معدلات الفقر في قطاع غزة تبلغ ما يقارب ضعف المعدلات المسجلة في الضفة الغربية. ولا يزال السكان هم الأكثر عرضة للفقر كما أن نسبة كبيرة من الأسر المعيشية تعيش قريبا من خط الفقر. والفقر أكثر شيوعا في الأسر المعيشية التي يكون أربابها من النساء.

(٤٠) انظر، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/desktopDefault.aspx?tabID=3491&lang=en.

(٤١) معلومات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

٧٢ - وبتكريس الأسر المعيشية الفلسطينية لأكثر من نصف إجمالي نفقاتها للمواد الغذائية، فهي تتأثر بشكل خاص بالتغيرات في أسعار المواد الغذائية ومستويات الدخل. ونظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية - الذي يعزى جزئيا إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل، والتي تؤدي إلى تضخم كلفة النقل - ونظرا لانخفاض مستويات الدخل، فإن الفلسطينيين يلجأون إلى آليات التكيف التي تشمل تأجيل سداد فواتير خدمات المياه والكهرباء، وشراء المواد الغذائية على بطاقات الائتمان واستهلاك مواد غذائية ذات جودة أقل وبكميات أقل. ومعظم استراتيجيات التكيف هذه، حتى وإن كانت قابلة لعكسها، يمكن أن تكون ذات تكلفة دائمة على حياة البشر والأسر المعيشية لما تؤدي إليه من سوء الأحوال الصحية وسوء الحالة التغذوية، والمديونية المفرطة وفقدان الفرص المستقبلية للحصول على مؤهلات أرفع، ومهارات أفضل ووظائف تدر دخلا أفضل.

٧٣ - وأدى التدهور الاقتصادي وتزايد الضعف إلى جعل الأرض الفلسطينية المحتلة من أكثر الاقتصادات في العالم اعتمادا على المعونة. وقد أدى توقف القطاع الإنتاجي الفلسطيني إلى تخفيض كبير في الأثر المضاعف للمعونة.

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٧٤ - لا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل مسألة ملحة لعدد من الفلسطينيين يبلغ ١,٤٣ مليون فلسطيني، على الرغم من أن من يعيشون في الضفة الغربية هم أحسن حالا ممن يعيشون في قطاع غزة، إذ تعاني نسبة ٢٢ في المائة من سكان الضفة من انعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع نسبة ٥٢ في المائة من سكان القطاع[٤١][٤٢].

٧٥ - وفي قطاع غزة، كان للحصار، وانقطاع الكهرباء المتكرر وعدم استقرار الإمداد بالطاقة تأثير بالغ على الرعاية الطبية. وعلاوة على ذلك، فإن حالات نقص الأدوية واللوازم الأساسية بادية للعيان. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لم يكن هناك أي مخزون لما نسبته ٣٨ في المائة من الأدوية الأساسية في المخزن المركزي للأدوية في غزة[١٧].

٧٦ - واللاجئون بوجه خاص، هم الفئة الأضعف ماليا، ومن ثم يزيدون العبء على الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا في قطاع غزة. كما عانت الرعاية الصحية النفسية في سائر أنحاء قطاع غزة من جراء النزاعات والعزل الاقتصادي. وأفادت التقارير أن نسبة

(٤٢) تجمع المؤشرات المستخدمة في تعريف انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة معلومات عن مستويات الدخل و/أو الاستهلاك (بالدولار للفرد) واتجاهات الإنفاق على المواد الغذائية وعلى غير الموارد الغذائية (نقصان/لا تغيير).

٥٦,٦ في المائة من الأطفال، بصفة خاصة، أبدى رد فعل معتدل إزاء الصدمات بينما كان رد الفعل لدى نسبة ١٠,٦ في المائة شديدا. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الإجهاد اللاحق للصدمة بين الأسر قد بلغت ٤٥ في المائة[٤٣].

٧٧ - ويعاني الفلسطينيون داخل منطقة التماس قيودا بالغة على الرعاية الصحية، إذ يتعين عليهم عبور نقاط التفتيش الإسرائيلية سعيا إلى الحصول على الخدمات الصحية الأساسية الموجودة في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية[٤٤]. ولا يزال نظام الرعاية الصحية في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة مجزأ من جراء الاحتلال والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص (ليس للمرضى فقط بل أيضا للعاملين في مجال الرعاية الصحية) والبضائع[٤٥]. وبالإضافة إلى ذلك، تقع مراكز مقدمي الخدمات الصحية في معظم الأحوال في القدس الشرقية المحتلة، مما يتطلب من المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على تصاريح لزيارة تلك المراكز[٤٦]؛ ويؤدي هذا بدوره إلى استتراف شديد للموارد المالية العامة والخاصة بالأسر المعيشية الشحيحة أصلا.

الشباب والتعليم

٧٨ - جرى في عام ٢٠١٠ توثيق أربعين حادثة حُرم فيها الطلبة من الوصول إلى المدارس، أو توقفت الدراسة أو تعرضت سلامة الطلاب للخطر. ومن بين هذه الحالات، كانت ٣٨ في المائة منها تتصل بإغلاق الطرق ونقاط التفتيش، وعمليات التفتيش والمضايقة أو الاعتداء على الطلبة في نقاط التفتيش التي أقامتها السلطات الإسرائيلية. وفقد الأطفال في ٣٣ في المائة من هذه الحالات، ساعات دراسية وتعرضوا للعنف من قبل المستوطنين لأن السلطات الإسرائيلية لا توفر مرافقين عسكريين لحماية الأطفال عند مرورهم بالقرب من المستوطنات والمواقع الأمامية في الضفة الغربية المعرضة للعنف[٣].

---

(٤٣) الأونروا، نداء طوارئ لعام ٢٠١١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.unrwa.org/userfiles/2010121464938.pdf.

(٤٤) منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أثر الجدار الفاصل على الصحة (تموز/يوليه ٢٠١٠). يمكن الاطلاع علية على الموقع: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_ july__2010_english.pdf.

(٤٥) ريتا غياسامان وآخرون، Health status and health services in the occupied Palestinian territory, *The Lancet*, vol. 373, No. 9666 (March 2009). ص ٨٣٧-٨٤٩.

(٤٦) معلومات مقدمة من منظمة الصحة العالمية.

٧٩ - ويُعد الوضع في قطاع غزة ملحا بصفة خاصة نظرا لمعدل النمو السكاني، إذ أن متوسط عدد الطلبة في الفصل الدراسي يتراوح من ٣٨ إلى ٤٠ طالبا وأن نسبة ٧٩ في المائة من المدارس التابعة لوزارة التعليم ونسبة ٩٠ في المائة من المدارس التابعة للأونروا تعمل لنوبتين أو ثلاث. وفي منتصف عام ٢٠١٠ أشارت التقديرات إلى أن وزارة التعليم في حاجة إلى ١٦٠ مدرسة جديدة لتخفيف حدة مشكلة تشغيل المدارس لنوبتين أو ثلاث[١٧].

٨٠ - وفي الضفة الغربية، هناك نحو ١٠ مدارس مهددة بالهدم بسبب بنائها دون تصريح، واعتُبرت ٢٢ مدرسة أخرى بأنها غير آمنة أو أن مرافقها غير صحية وتواجه ٥ مدارس أخرى مضايقات مستمرة من المستوطنين الإسرائيليين[٤٧]. وفي المنطقة جيم، لا يمكن إنشاء مدارس جديدة ولا يمكن إجراء عمليات صيانة دون خطر التعرض لإجراءات طويلة وغير واضحة والتي قد تسفر عن صدور أوامر بالهدم أو الإغلاق.

٨١ - وعلى الرغم من المساحة المحدودة للأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وبالرغم من القيود الأخرى، فقد تمكنت السلطة من تسريع التقدم في تحسين وظائف حكومتها. وفي المجالات التي تشترك فيها الأمم المتحدة بقدر أكبر (الحوكمة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وسبل كسب العيش والقطاعات الإنتاجية؛ والتعليم؛ والثقافة؛ والصحة؛ والحماية الاجتماعية؛ والهياكل الأساسية؛ والمياه)، فقد تطورت الوظائف الحكومية للسلطة حاليا بما يكفي لإقامة حكومة دولة تؤدي مهامها[٤٨].

ثالثاً - الجولان السوري المحتل

٨٢ - احتلت إسرائيل الجولان السوري خلال النزاع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨١، سنت إسرائيل قانون مرتفعات الجولان، الذي وسع نطاق القانون الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية وضم بالتالي مجموع أرض الجولان التي تسيطر عليها إسرائيل (انظر A/65/327، الفقرة ٨١). وأعلن مجلس الأمن، في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) أن القرار الإسرائيلي بفرض قوانينها، وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري باطل ولاغ.

---

(٤٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *The Humanitarian Monitor* (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) يمكن الاطلاع عليها على الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf.

(٤٨) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، Palestinian State-building: a decisive period (١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١). يمكن الاطلاع عليه على الموقع: http://unispal.un.org/pdfs/AHLC-Apr2011_UNSCOrpt.pdf.

٨٣ - وتغطي المساحة المحتلة من الجولان نحو ١ ٢٠٠ كلم٢. وتشير التقديرات إلى أن ٢٢ ٠٠٠ سوري ما زالوا يعيشون هناك، في خمس بلدات. وفي الجولان السوري المحتل نحو ١٩ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، يعيشون في ٣٣ مستوطنة(٤٩).

٨٤ - ويشكل الاحتلال وإغلاق المعابر إلى الجمهورية العربية السورية أكثر العقبات أهمية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية وتطبيع النسيج الاجتماعي في الجولان السوري المحتل. ويواجه المواطنون السوريون الذين يرغبون في الحفاظ على هويتهم العربية السورية مصاعب وقيود ثقيلة على إمكانيات كسب عيشهم بشكل لائق(٥٠).

٨٥ - ولا تزال الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل لمعظم الأسر السورية. ووفقا للحكومة السورية، فإن هناك تمييزا ضد العمال وملاك الأراضي السوريين في الجولان السوري المحتل. ويأخذ هذا التمييز شكل الحرمان من حصول على فرص العمل نتيجة لعدم الخدمة في الجيش الإسرائيلي، فضلا عن القيود المفروضة على استخدام المياه، ولا سيما لأغراض الري، والضرائب الباهظة. ويمكن أن تصل الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية للسكان الرازحين تحت الاحتلال إلى نسبة ٥٠ في المائة. ومن العوائق الأخرى أمام الإنتاج الزراعي، ما أفادت به التقارير من اقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل. وأفادت وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية وشهودٌ بحدوث العديد من حالات اقتلاع الأشجار وحرق الأراضي في أيار/مايو ٢٠١٠(٥٠).

٨٦ - وفي صيف عام ٢٠٠٩، نشب نزاع في بلدة مجدل شمس عندما قيل أن أراضي قد جرت مصادرتها لإتاحة الفرصة لتوسيع نطاق مستوطنة نمرود. ووقع حادث آخر في عام ٢٠١٠، عندما أفاد فلاحون أن ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ شجرة في كل دونم قد جرى اقتلاعها في مساحة قدرها ٢٥ دونما(٥٠).

٨٧ - ويزرع المستوطنون الإسرائيليون مساحة من الأراضي قدرها ٨٠ كلم٢، بما فيها رقع كبيرة من الأراضي الزراعية. ويزرع السوريون نحو ٢٠ كلم٢ من الأراضي. وتخضع المياه المخصصة لاستخدام العرب إلى ضوابط صارمة، مع وجود تباينات بين المياه المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين والسكان السوريين. وقد أدى تحويل المياه إلى المستوطنات

(٤٩) لجنة الصليب الأحمر الدولية، "Occupied Golan: nurturing ties with the rest of Syria"، يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2011/golan-update-2011-02-15.htm.

(٥٠) منظمة العمل الدولية، "وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة" (٢٠١٠). يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_130550.pdf.

الإسرائيلية إلى جفاف الينابيع التي تمد القرى العربية بالمياه في الجولان المحتل، مما أثر سلبا على المحاصيل وسبل كسب العيش[٥١].

٨٨ - وفي أواخر عام ٢٠٠٩، أعربت الجمهورية العربية السورية عن القلق إزاء إعلان إسرائيل عن مناقصة فيما يتعلق ببيع ١١ مبنى سكنيا في قرية عين قنية في الجولان السوري المحتل (انظر، A/65/327، الفقرة ٨٦). وتواصل السلطات الإسرائيلية تشجيع النمو السكاني للمستوطنين. فعلى سبيل المثال، صوت الكنيست في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ لصالح مشروع قانون بمنح إعفاءات ضريبية للمستوطنين المقيمين في مرتفعات الجولان[٥٢].

٨٩ - وفي عام ٢٠١٠، أشارت منظمة العمل الدولية إلى قلة فرص العمل المحلية المتاحة، ولا سيما بالنسبة لخريجي الجامعات وسائر الشباب الباحثين عن وظائف مهنية (انظر، A/65/327، الفقرة ٩٠).

٩٠ - وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، كان نحو سبعة من السجناء من الجولان السوري المحتل محتجزين في السجون الإسرائيلية، وقد أمضى أحدهم نحو ٢٥ عاما رهن الاحتجاز. وأفادت التقارير بأن المحتجزين يعانون من نقص الرعاية الطبية ويعيشون في ظروف لا تفي بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (انظر، A/65/327، الفقرة ٩١).

٩١ - ولا تستطيع آليات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن المنظمات الأخرى ذات الصلة، الوصول إلى الجولان السوري المحتل. وعلاوة على ذلك، واجهت المنظمات غير الحكومية المحلية والأفراد العاملون في الجولان المحتل صعوبات في الحصول على المعلومات، مثلا الحصول على الأرقام الرسمية عن استهلاك المياه، وذلك بسبب عدم تعاون إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين (انظر، A/65/327، الفقرة ٩٤).

٩٢ - ومع ذلك، فقد ظلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل في الجولان السوري المحتل. وفي عام ٢٠١٠، اتخذت لجنة الصليب الأحمر الدولية الترتيبات اللازمة لعبور ٢٦٢ طالبا و ٦٦٦ حاجا من الجولان المحتل إلى الجمهورية العربية السورية وقامت بنقل ٠٠٠ ٨ طن

---

(٥١) تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء عن البعثة التي قام بها إلى سورية في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/SyriaMissionPreliminaryConclusions_07092010.pdf.

(٥٢) Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 20, No. 4 (July-August), p. 4، يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.fmep.org/reports/archive/vol.-20/no.-4/PDF.

من التفاح عبر خط ترسيم الحدود الذي يفصل بين الجولان السوري المحتل وبقية الجمهورية[٤٩].

٩٣ - وسنت الحكومة السورية، بغية مساعدة مواطنيها في الجولان المحتل، تشريعا بالاستمرار في صرف الأجور للمواطنين السوريين الذي فصلتهم السلطات الإسرائيلية من العمل. ويرمي التشريع إلى مساعدة المواطنين على الحفاظ على هويتهم وروابطهم الوطنية مع الوطن الأم.

رابعاً - خاتمة

٩٤ - ظل الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والجولان السوري يعمل خلال عام ٢٠١٠ على تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية بين السكان الرازحين تحت الاحتلال.

٩٥ - وتواصل توسيع نطاق المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية، ولا تزال مسألة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين وإنفاذ القانون بشكل كاف في مواجهة المستوطنين تثير قلقا بالغا، كما لا يزال الفلسطينيون محرومين من الحصول على ما يكفي من المياه، واستمر تدهور البيئة، ولا تزال مستويات الفقر مرتفعة، كما لا تزال البطالة تشكل حالة مزمنة على الرغم من النمو الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي، كما استمرت مؤشرات الصحة في التدهور.

٩٦ - وجرى تخفيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بقدر محدود، ولكن الإمدادات الأساسية لإعادة البناء لا تزال محظورة، كما لا يزال مستوى حركة الشاحنات يساوي جزءا ضئيلا من مستوياتها قبل الحصار كما ظل تنقل الأشخاص خاضعا لقيود مشددة.

٩٧ - وما زالت الهجمات التي تشنها الفصائل الفلسطينية على المدن والبلدات الإسرائيلية توقع ضحايا من المدنيين. وتواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك التسبب في موت وجرح المدنيين الفلسطينيين، وتحتجز آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتواصل بناء المستوطنات والجدار وتفرض حصارا على قطاع غزة.

٩٨ - وقال الأمين العام في رسالته الموجهة إلى الاجتماع الذي نظمته الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعما للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، إن جميع مظاهر العنف يجب أن تتوقف، وأن يُقدم مرتكبوه إلى العدالة. وقال إن الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ يجب أن ينتهي. وشدد على أن للفلسطينيين حقا مشروعا في إنشاء دولتهم المستقلة القابلة للحياة، وإن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وبعد أن أشار إلى الحاجة الملحة

لتحقيق حل الدولتين، قال إنه يتعين بذل جهود جادة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بأسرع فرصة ممكنة، استنادا إلى الاتفاقات القائمة بين الطرفين، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية[٥٣].

٩٩ - وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط بالاستناد إلى القانون الدولي وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة الأجزاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل الآمنة.

(٥٣) يمكن الاطلاع على رسالة الأمين العام بكاملها على الموقع: www.un.org/apps/sg/sgstats.asp?nid=5173.